



www.undp.org/rbas/ahdr

يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

الدساتير العربية: حرية على الورق

عمان، الأردن، ٥ إبريل ٢٠٠٥ — يعتقد واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ أن كثيراً من الحريات التي تمنحها الدساتير العربية سرعان ما تكبلها التشريعات التنظيمية المتشددة.

ويرى هؤلاء أن "الدساتير العربية تحيل إلى التشريع العادي لتنظيم الحقوق والحريات. غير أن التشريع العادي غالباً ما ينجح إلى تقييد الحق، بل مصادرته أحياناً، تحت ستار تنظيمه. وبهذا يفقد النص الدستوري على الحقوق والحريات، رغم قصوره أحياناً، كثيراً من جدواه، ليتحول إلى مجرد واجهة دستورية تتفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي، على الرغم من كونها لافتة فارغة من أي مضمون حقيقي".

حريات تُمنح، حريات تُقيد:

يورد التقرير عدداً من المجالات التي تتناقض فيها الحمایات الدستورية مع الممارسات الفعلية، ومنها:

- **حرية الاجتماع:** تنص أغلب الدساتير العربية على حرية الاجتماع، غير أن كثيراً من البلدان تحظر أو تقيد ممارسة الحق في الإضراب، والتظاهر، أو التجمع السلمي.
- **حرية الرأي والتعبير:** تنص الدساتير على حرية الفكر والرأي والمعتقد. غير أن التشريعات العربية، العقابية منها وغير العقابية، تحفل بالنصوص التي تنظر إلى النشر الصحفي والبت المسموع والمرئي وممارسة حرية التعبير عموماً على أنها أنشطة خطيرة تجدر إحاطتها بأسيجة قوية من المحظورات والقيود التي تفرض عليها جزاءات رادعة.
- **حرية الصحافة:** يمكن في أية دولة عربية حظر حرية الصحافة أو الانتقاص منها بترتيبات تتيح الرقابة قبل الطبع أو بعده؛ ولا بد من ترخيص الصحف؛ ويكفل القانون للصحفيين حق الحصول على المعلومات في خمسة بلدان فقط هي: الجزائر، ومصر، والأردن، والسودان، واليمن.
- **حق تشكيل الأحزاب السياسية:** يسمح من حيث المبدأ بتشكيل الأحزاب في أربع عشرة دولة عربية، على الرغم من أن القوانين تتشدد في إقامتها وتنظيم أنشطتها. ويحظر تشكيل الأحزاب السياسية في ليبيا وفي دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت وعمان).
- **منظمات المجتمع المدني:** من المتعذر إنشاء المنظمات غير الحكومية، إلا في المغرب ولبنان.
- **حق التقاضي الشرعي:** تدعم الدساتير العربية استقلال القضاء وحرمة، إلا أن السلطة التنفيذية تمارس وجودها الفعال المؤثر داخل أكثر الأجهزة القضائية، وبوسعها أن تلغي أحكاماً دستورية أخرى.

- **الحق في محاكمات عادلة:** تنص أغلب الدساتير العربية على ضمانات للمحاكمة العادلة في القوانين الجزائية وإجراءات التقاضي، غير أن نشطاء حقوق الإنسان كثيراً ما يقعون ضحايا في الفجوة القائمة بين هذه الضمانات المدونة على الورق، والواقع الذي تحكمه قوانين الطوارئ، والمحاكم العسكرية والمحاكم الخاصة.
- **تأخير المحاكمة والحرمان منها:** أدى الارتفاع الهائل في عدد القضايا المنظورة في المحاكم في بعض البلدان العربية إلى تأخير المرافعات، وعدم إصدار الأحكام – مما يثير المخاوف من أن يلجأ المتقاضون المُحَبَطون إلى العنف وأعمال الانتقام الفردية.
- **حقوق الإنسان العالمية:** يتضمن عدد من الدساتير العربية أحكاماً تخالف مبادئ حقوق الإنسان العالمية بصورة مباشرة، عندما تُحذف بعض هذه الحقوق والحريات بناء على أسس أيديولوجية أو لأسباب دينية.
- **إساءة استخدام الشريعة:** إن اعتبار الشريعة مصدراً من مصادر التشريع لا يمثل بحد ذاته انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان. غير أن التقرير يحذر من توجيه الخطاب إلى القاضي دون المشرع. "لأن إعطاء السلطة التقديرية للقاضي في تأويل النص الشرعي والاختيار بين أقوال الفقهاء في المجال الجنائي ينطوي على مساس بالانضباط القانوني اللازم للشرعية الجنائية. ويُشترط في ذلك كله الاستناد إلى كليات الشريعة ومقاصدها وتفسيراتها التي تتحاز للحرية والعدل والمساواة، وإغلاق الباب أمام الحكام المستبدين لئلا يتخذوا من الشريعة غطاء لممارسة الاستبداد".
- **الاحياز الأيديولوجي الدستوري:** تحظر بعض الدساتير الآراء أو الانتماءات السياسية المخالفة، كما في سوريا، حيث يؤكد الدستور قيادة حزب البعث للمجتمع والدولة، مما يعني عدم المشروعية الدستورية للتعددية السياسية.
- **حالات الطوارئ:** من أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان في العالم العربي سامح المشرعين العرب للسلطة التنفيذية بالإفراط في إعلان حالة الطوارئ، وإساءة استخدام ضمانات الحقوق والحريات الفردية، حتى أصبح هذا الوضع ترتيباً دائماً رغم زوال حالات الطوارئ التي استلزمت قيامه أول الأمر.

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:

www.undp.org/rbas/ahdr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org
أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧ (٩١٧) + ١ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدان بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا، نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالميَّة والقُطرية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>